African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 1, January-March 2023, Page No: 317-330
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index

إن النافية في القرآن الكريم بين الإعمال والإهمال (دراسة نحوية ودلالية)

علي عبده محمد المنتصر*
باحث دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن

The Negation (Inn) in the Holy Quran as Validating or Neglecting: A Grammatical and Semantical Study

Ali Abdo Mohamed AlMuntaser*
PhD researcher, Arabic Language Department, Faculty of Education, Sana'a University, Yemen

*Corresponding author	aallmm3334@gmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2023-02-05	**تاريخ القبول:** 2023-01-29	**تاريخ الاستلام:** 2023-01-03

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة "إن" النافية في القرآن الكريم، وما يحققه النفي بها من دلالة في النص على المستويين: النحوي، والدلالي. اعتمد البحث المنهج التحليل والوصف في تناول معظم آيات القرآن الكريم المشتملة على حرف "إن" النافية، ولذا جاء هذا البحث مشتملة على ثلاثة مباحث، إضافة إلى المقدمة والخاتمة. فقد تناول المبحث الأول إن النافية، وفيه مطلبان. أما المبحث الثاني فقد تناول إعمال "إن" النافية، وفيه ثلاثة مطالب. أما المبحث الثالث فقد تناول دلالة "إن" النافية. ثم أنهيت البحث بخاتمة سجلت فيها النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: "إن" النافية، النحو، الدلالة، السياق.

Abstract

This paper aims to study "Inn" as a negative one in the holy Qur'an, on two levels: the grammatical and significant, and how could negation achieve this in the text. The study adopt the descriptive analytical approach to the specific Qur'an verse that contained the negation " Inn", so the study was divided into an introduction, conclusion, and three main chapters. The first chapter was dedicated to the negation “Inn” and it was divided into two subchapters. The second chapter discussed the validating of the negation “Inn” and it was divided into three subchapters. The third chapter discussed the semantics of the negation “Inn". Finally, the study had a conclusion that contained the main results of the study.

Keywords: The Negation " Inn", Syntax, Semantics, Context.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد شرف الله هذه الأمة بأن جعلها خاتمة الأمم، ورسولها خاتم الرسل، وكتابها آخر الكتب المنزلة، أنزله باللغة العربية، وجعله المعجزة الكبرى لنبي الهدى عليه الصلاة والسلام، وتحدى الإنس والجن أن يأتوا ولو بحرف من مثله، وجعله دستورًا معصومًا، ومرجعًا زاخرًا بكافة العلوم الدينية والدنيوية، وحاويًا لكافة الأساليب اللغوية، ومنها: أسلوب النفي، فهو أحد الأساليب القرآنية، وتبعًا ذلك فقد اهتم علماء العربية بدراسة هذا الأسلوب، وأوضحوا معانيه، وأحواله المختلفة، وأدواته، وهي: "لا" و "ما"، و "لم" و "لن"، و "ليس"، و "غير" و"لات"، و "لا" النافية للجنس، و "إن" النافية".

ولغزارة المادة العلمية لهذا الأسلوب فقد أفرد بالدراسة في مؤلفات مستقلة، وأما بحثنا هذا فقد خصصناه للحديث عن جزئية من جزئيات هذا الأسلوب، بل على أداة من أدواته، وهي: **"إن" النافية في القرآن الكريم بين الإعمال والإهمال (دراسة نحوية ودلالية)"**، فجاءت خطة هذه الدراسة مشتملة على ثلاثة مباحث، إضافة إلى المقدمة، والخاتمة.

المبحث الأول: إن النافية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استعمال "إن" النافية.

المطلب الثاني: الفرق بين "إن" النافية و "إن" المخففة المهملة.

المبحث الثاني: إعمال "إن" النافية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمصطلح الإعمال والإهمال.

المطلب الثاني: "إن" النافية بين الإعمال والإهمال.

المطلب الثالث: إن المخففة المهملة بين الإعمال والإهمال.

المبحث الثالث: دلالة "إن" النافية.

المبحث الأول: "إن" النافية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استعمال "إن" النافية.

المطلب الثاني: الفرق بين "إن" النافية و "إن" المخففة المهملة.

المطلب الأول: استعمال "إن" النافية

جاءت "إن" النافية عند النحاة بمعنى "ما" داخلة على الجملة الاسمية والفعلية؛ كقولهم: "إن زيد قام"، و "إن يقوم زيد"، ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل جاءت عاملة في النكرة والمعرفة[1]، نحو: "إن رجل قائمًا"، و "إن زيد القائم، وإن زيد قائمًا".

ومن إعمالها في النكرة: قولهم: "إن أحد خيرًا من أحد إلَّا بالعافية"[2].

ومن إعمالها في المعرفة: قولهم:

إن هو مستوليًا على أحد *** إلا على أضعف المجانين[3]

ومن عملها في معرفتين، سمع: "إن ذَلِك نافعك وَلَا ضارك"[4].

---

[1] ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام (ص: 259)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 319).

[2] ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام (ص: 258-259).

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية (447/1)، وشرح التسهيل لابن مالك (375/1)، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (268/1).

[4] ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام (ص: 259).

ولا يشترط في هذه الجملة: أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ولا أن يكون الاسم في الجملة الاسمية مبينًا أو معربًا، ولا أن يكون معرفة أو نكرة.

وعند مجاوزة هذا الكلام إلى حصر ما استعملت فيه "إن" في سياقات في القرآن نجد أنها استعملت في سياق الجملتين: الاسمية والفعلية، على النحو التالي:

أولًا: الجملة الاسمية: فقد جاءت "إن" داخلة على الجملة الاسمة، سواء أكان فيها المبتدأ مقدمًا أم مؤخرًا، أو كان مبينًا أو معربًا، أو كان معرفة أو نكرة، وتفصيل ذلك كما يلي:

1- الأسماء المبنية، فقد جاءت داخلة على الضمائر، وعلى أسماء الإشارة، فدخلت على ضمائر المتكلم، والمخاطب، والغائب، فمن دخولها على ضمير المتكلم قوله: تعالى: {إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ} [الأعراف: 188]، وقوله: {إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ} [الشعراء: 115].

ومن دخولها على ضمير المخاطب قوله: {إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ}[إبراهيم: 11]، {إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ}[فاطر: 23][5]. ومن دخولها على ضمير الغائب قوله تعالى: {إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ} [الأنعام: 90].

وجاءت داخلة على أسماء الإشارة (هذا)؛ نحو قوله تعالى: {إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ}[المائدة: 110]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ}[الأنعام: 25]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ}[الأنعام: 25]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ}[الأنعام: 7]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ}[الأنفال: 31]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ}[هود: 7]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ}[يوسف: 31]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ}[المؤمنون: 83]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ}[الفرقان: 4]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ}[سبأ: 43]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ}[الصافات: 15]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ}[ص: 7]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ}[المدثر: 24]، وقوله: {إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ}[المدثر: 25].

2- الأسماء المعربة، نحو قوله تعالى: {إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ} [الأنعام: 57]، وقوله: {إِن الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غرور} [الملك: 20].

ومما سبق يتبين: أن "إن" دخلت على الجملة الاسمية، وتقدم فيها المبتدأ وتأخر خبره استصحابًا للأصل، ودخلت أيضًا عل الجملة الاسمية وقد عدل فيها عن الأصل، فتقدم الخبر وهو شبه جملة، وتأخر مبتدأه؛ نحو قوله تعالى: {إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ} [غافر: 56]، وقوله: {إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ} [الشورى: 48].

3- المبتدأ المجرور ب "من" الزائدة؛ نحو قوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ} [الحجر: 21]، وقوله: {وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ} [الإسراء: 44]، وقوله: {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} [مريم: 71]، وقوله: {وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ} [فاطر: 24]، وقوله: {إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا} [يونس: 68].

ثانيًا: الجملة الفعلية، فقد جاءت داخلة على الجميلة الفعلية الإخبارية، سواء أكان زمنها ماضيًا أم مضارعًا دالًا على الحال، حيث جاءت داخلة على الماضي في مواضع كثيرة من القرآن، منها:

قوله تعالى: {إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا} [النساء: 62]، وقوله: {إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى} [التوبة: 107]، وقوله: {وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا} [الإسراء: 52]، وقوله: {يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا} [طه: 103]، وقوله: {إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ} [الملك: 21].

وجاءت أيضًا داخلة على المضارع في مواضع كثيرة من القرآن، ومنها قوله تعالى: {إن يدعونَ من دونه إِلَّا إِنَاثًا}، وقوله: {وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ} [الأنعام: 26].

وقوله: {إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} [الأنعام: 148]، وقوله: {إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ} [هود: 54]، وقوله: {إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا} [الأنبياء: 36].

وقوله: {إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا}[الفرقان: 41]، وقوله: {إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا}[النمل: 81]، وقوله: {إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا}[فاطر: 40]، وقوله: {إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ}[ص: 70]، وقوله: {إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ}[الجاثية: 32]، وقوله: {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ

أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ}[الأنبياء: 109]، وقوله: {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ}[الأنبياء: 111]، وقوله: {إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ}[الجن: 25].

المطلب الثاني: الفرق بين "إن" النافية و "إن" المخففة المهملة

أشار النحاة إلى "إن" النافية بوصفها "إن" المكسورة الخفيفة "إن"، وثمة إشارات لها من حيث الاستعمال والعمل، ويعتبر النفي وجهًا من أوجه "إن" المكسورة الخفيفة؛ لذلك تسمى: "إن" النافية، شأنها شأن ما سميت به "إن" المكسورة الخفيفة في أوجه الاستعمال الأخرى؛ مثل "إن" المكسورة الخفيفة التي تفيد الشرط، فسميت ب "إن" الشرطية في مواضع كثيرة نحو قوله تعالى: {إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ} [الأنفال: 38]، وقوله: {وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ} [الأنفال: 19].

وأيضًا مثل "إن" المخففة من الثقيلة؛ نحو قوله تعالى: {وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} [هود: 111].

وكذلك مثل "إن" الزائدة؛ نحو قول النابغة:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه *** إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي[6].

وعليه فإن "إن" النافية هي "إن" المكسورة الخفيفة.

وهذه الخفيفة ترد على أربعة أوجه: زائدة، وشرطية، ومخففة من الثقيلة، ونافية[7].

ومما سبق يتضح: أن "إن" النافية غير "إن" المخففة من الثقيلة، سواء أكانتا عاملتين أم غير عاملتين، وسبيل التفريق بينهما هو بيان أوجه استعمال كل منهما، فإن "إن" النافية سبق تفصيل أوجه استعمالها، فإنها تدخل على الجملة الاسمية؛ نحو قوله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} [الملك: 20]، ولها في القرآن شواهد كثيرة نحو هذا.

وذكرها ابن يعيش بقوله: "اعلم أنّ "إن" المكسورة الخفيفة قد تكون نافية، ومجراها مجرى "ما" في نفي الحال، وتدخل على الجملتَيْن: الفعلية والاسمية؛ نحوَ قولك: "إن زيدٌ إلَّا قائم"، قال الله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[الملك: 20]، وتقول في الفعل: "إنْ قام زيدٌ" أي ما قام زيد، قال الله تعالى: {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً}[يس: 29]، وتقول: "إن يقوم زيد"، قال الله تعالى: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ}[الأنعام: 116]، وقال: {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا}[الكهف: 5][8].

وأما "إن" المخففة من الثقيلة المهملة، فأصلها "إن" الثقيلة التي تختص بالجملة الاسمية، ثم خففت، والمقصود بتخفيها حذف إحدى نونيها؛ لأنها مكونة من ثلاثة أحرف: "الهمزة"، و "النون" المشددة تحسب بحرفين، فإذا خففت حذفت إحدى النونين، فصارت "إن"، وتحدد المحذوفة بالنون المحركة؛ لأنها آخر.

ومما ذكر فيها أيضا: أنه يجوز فيها التخفيف، وعندئذ تصلح للدخول على الجملة الاسمية والفعلية، بعد أن كانت مع التشديد مختصة بالاسمية[9].

وهناك من حصر دخولها على الجملة الفعلية بالأفعال الناسخة -في الغالب-[10].

وفي هذا يقول ابن مالك:

والفعل إن لم يك ناسخًا فلا *** تلفيه غالبًا بإن ذي موصلا[11]

وأما سيبويه فجعلها بمنزلة: "لكن"، حين خففها حيث قال: "اعلم أنهم يقولون: "إن زيد لذاهب"، و "إن عمرو لخير منك"، لما خفّفها جعلها بمنزلة "لكن" حين خفّفها، وألزمها "اللام" لئلا تلتبس ب "أن"

---

[6] ينظر: مغني اللبيب (ص: 38)، وتاج العروس (34/ 206)، والدلائل في غريب الحديث (3/ 1042)، والشعر والشعراء (1/ 166)، ولسان العرب (15/ 314).

[7] ينظر: مغني اللبيب (ص: 33).

[8] شرح المفصل لابن يعيش (5/ 39).

[9] ينظر: النحو الوافي (1/ 673).

[10] شرح التسهيل لابن مالك (2/ 69).

[11] ألفية ابن مالك (ص: 22).

التي هي بمنزلة "ما" التي ينفى بها، ومثل ذلك: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حافِظٌ}[الطارق: 4]، إنما هي لعليها حافظ، وقال تعالى: {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ}[الطارق: 4] إنما هي لجميع وما لغو"[12].

وذكر فيها أيضًا: أن تخفف فتهمل غالبًا، وتلزم اللام إن خِيف اللبس بالنافية، وهي الابتدائية، ولا تعمل في ضمير، ولا يليها -غالبًا- فعل إلا متصرف ناسخ ماض، أو مضارع[13].

وقد فرق ابن مالك بين المخففة والنافية، ويلزم من هذا التفريق عند إهمال المخففة: اللام الفارقة، أما إذا أعملت فلا تلزمها اللام حينئذ؛ لأنها -والحالة هذه- تلتبس، وذلك أن النافية لا تنصب الاسم، وترفع الخبر، وإنما يحدث اللبس إذا أهملت، ولم يظهر المقصود بها.

وقد يستغنى عن "اللام"؛ نحو قول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك *** وإن مالك كانت كرام المعادن[14]

والتقدير: "وإن مالك لكانت"، فحذفت اللام؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات، فجاء قوله:

وخففت إن فقل العمل *** وتلزم اللام إذا ما تهمل

وربما استغني عنها إن بدا *** ما ناطق أراده معتمدا[15]

وقد يغني عنها أيضًا قرينة لفظية؛ نحو: "إن زيد لن يقوم"، فالقرينة تتمثل في الخبر المنفي، و "لام الابتداء" لا تدخل على المنفي، ويبعد في الفصيح أن يراد ب "إن" النفي؛ لوجوده في الخبر، ولو أريد ذلك لجئ بالكلام مثبتًا من أول الأمر، بدلًا من إدخال النفي على النفي لإبطال الأول[16]؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جدًا في الكلام الفصيح؛ إذ يمكن مجيء الكلام مثبتًا من أول الأمر من غير حاجة إلى نفي النفي، المؤدى إلى الإثبات بعد تطويل، ومثال القرينة المعنوية أيضًا: "إنْ العاقلُ يتبع سبيل الرشاد" إذ المعنى يفسد على اعتبار "إنْ" للنفي.

ولا فرق في القرينة بين أن تكون لفظية أو معنوية، إلا أن المعنوية أقوى[17]، بمعنى أنه قد يستغنى عن اللام بعد "إن" المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين "إن" النافية لاعتماد الناطق بها[18].

ثم يجب أن يراعى فيها أن يكون اسمها قبل إهمالها - اسمًا ظاهرًا لا ضميرًا[19].

وأما الكوفيون فلهم رأي مخالف، فيرون أنها إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما"، و "اللام" بمعنى "إلا"، وحجتهم: أن ذلك قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله، وفي كلام العرب، قال الله تعالى: {وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا}[الإسراء: 76] أي: وما كادوا إلا يستفزونك، وقوله: {وَإِنْ يَكَادُ الذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ}[القلم: 51] أي: وما كادوا إلا يزلقونك، وقوله تعالى: {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ * لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا}[الصافات: 167-168] أي: وما كانوا إلا يقولون، وقوله تعالى: {إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا}[الإسراء: 108] أي: ما كان وعد ربنا إلا مفعولًا..

وأما البصريون فيرون: أنها مخففة من الثقيلة، و "اللام" بعدها "لام" التأكيد؛ لأن لها أيضًا نظيرًا في كلام العرب، وكون "اللام" للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرته، فحكموا على "اللام" بما لا نظير في كلامهم، فأما كون "اللام" بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير[20].

وأما جواب البصريين عن الكوفيين باحتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن "إنْ" بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا"، بأنه لا حجة لهم في شيء من ذلك؛ لأنه كما يذكر البصريون محمول على ما ذهبوا إليه من

---

[12] كتاب سيبويه (1/ 330).

[13] ينظر: همع الهوامع (1/ 511).

[14] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (1/ 537).

[15] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1/ 377).

[16] ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك (1/ 327).

[17] ينظر: النحو الوافي (1/ 673-674).

[18] ينظر: شرح المكودي على الألفية (ص: 75).

[19] ينظر: النحو الوافي (1/ 673).

[20] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/526-527).

أن "إنْ" مخففة من الثقيلة، "واللام" لام التأكيد، والذي يدل على ذلك أنَّ "إنْ" التي بمعنى "ما" لا تجيء "اللام" معها؛ كما قال الله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[الملك: 20]، وقوله تعالى: {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ}[يس: 15]، وقوله تعالى: {إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ}[الفرقان: 4]، إلى غير ذلك من المواضع، ولم تجئ مع شيء منها اللام[21].

ومما سبق يتضح: أن ثمة فرقًا -من حيث الاستعمال- بين "إن" النافية التي بمعنى "ما"، وهي ما تسمى بالابتدائية، أو العاملة عمل "ليس"، وبين "إن" المخففة من الثقيلة المهملة، على الرغم من أن بعض النحاة لم فرقًا بينهما.

ولكن يمكن أن نخلص إلى فروق واضحة بينهما: أن "إن" النافية الابتدائية وضعت في أصلها للنفي، وتدخل على الجملة الاسمية بمختلف أنواعها، وعلى الجملة الفعلية، سواء كان فعلها تامًا، أو ناقصًا، واجبة الاقتران بـ"إلا" لقصر الخبر على المبتدأ؛ نحو: {إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى} [التوبة: 107]، {إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا} [النساء: 117]، {وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا} [الإسراء: 52]، {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} [الكهف: 5].

ومما يرجح رد قولهم: أنها وردت غير مقترنة ب "إلا" في مواضع كثيرة من القرآن، كما سبق. ومما يلاحظ على جميع هذه السياقات: أنه لا يراد فيها قصر الخبر على المبتدأ، لذلك جاءت غير مقترنة ب "إلا".

وهذا مما يؤكد: أنها واجبة الذكر كونها في سياق قصر الخبر على المبتدأ، ولا تجب في غير ذلك.

أما "إن" المخففة من "إن" المشددة، ففي أصلها مختصة بالجملة الاسمية، ولكن بتخفيفها خرجت عن اختصاصها، فدخلت على الجملة الفعلية، فيكون فعلها ناسخًا، وحينئذ يكثر كونه مضارعًا؛ نحو قوله: {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ} [القلم: 51]، وقوله: {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ} [الشعراء: 186].

وأكثر منه كونه ماضيًا ناسخًا؛ نحو قوله: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} [البقرة: 143]، وقوله: {إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ} [الصافات: 56]، وقوله: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} [الأعراف: 102].

وندر كونه ماضيًا غير ناسخ؛ كقوله:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما *** وجبت عليك عقوبة المتعمد[22].

وتلزمها "اللام" الفارقة عند الإهمال، ولا تلزمها عند الإعمال؛ لأنها عند الإهمال تلتبس ب "أن" النافية الابتدائية.

أما على المستوى الاستعمالي في القرآن فقد اقتصر ورودها -كما سبق ذكره- على الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وعلى الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها.

فمما ورد مع الأفعال التي ترفع اسمها وتنصب خبرها ما جاء مع صيغة المضارع، كما سبق ذكره.

ومنه ما جاء مع صيغة الماضي، وهو كثير، فمنه إضافة إلى ما سبق ذكره مع صيغة الماضي قوله تعالى: {أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ }[البقرة: 198]، وقوله: {وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ}[الأنعام: 156]، وقوله: {وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ}[يوسف: 91]، وقوله: {وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ}[الحجر: 78]، وقوله: {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ}[الإسراء: 73]، وقوله: {وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ}[الإسراء: 76]، وقوله: {إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا }[الفرقان: 42]، وقوله: {إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ}[القصص: 10].

أما ما جاء منها في القرآن مع الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لهما، فقد سبق ذكرها في موضعين: الأول: مع صيغة الماضي، وهو الفعل (وجد) في قوله تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} [الأعراف: 102].

الثاني: مع الفعل "ظن" في قوله تعالى: {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ} [الشعراء: 186].

ومن خلال ما سبق من السياقات جميعًا يمكننا القول: أنه يصلح أن تقدر "إن" المخففة ب "إن" الثقيلة، ويقدر اسمها بضمير محذوف، ويكون خبرها الجملة المكونة من الفعل الناسخ، واسمه وخبره.

---

(21) الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 527).

(22) ينظر: ضياء السالك (1/ 329)، وشرح الأشمونى (1/ 318).

المبحث الثاني: إعمال "إن" النافية

وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: التعريف بأسلوب الإعمال والإهمال
المطلب الثاني: "إن" النافية بين الإعمال والإهمال.
المطلب الثالث: "إن" المخففة من الثقيلة بين الإعمال والإهمال.

المطلب الأول: التعريف بأسلوب الإعمال والإهمال

يعد لفظي "الإعمال" و "الإهمال" من الألفاظ التي تكررت كثيرًا في المعاجم العربية؛ لذلك كان لابد أن نوضح مراد أهل العربية بهذين اللفظين، وحتى يتضح هذين اللفظين لابد أن نتعرض لمسألتين:

الأولى: التعريف بمصطلح "الإعمال" و "الإهمال".

الثانية: الإعمال والإهمال في الحروف.

الأولى: التعريف بمصطلح "الإعمال" و "الإهمال".

حتى يتضح هذا المصطلح لابد أن نعرفه باعتبارين: باعتبار لفظه، وباعتباره مصطلحًا لدى أهل الفن.

1- **باعتبار لفظه،** جاءت مادة: "هَمَلَ" في المعاجم العربية على مجموعة من المعاني؛ من أبرزها: الهَمَلُ: السدى المتروك، عكس المستعمل، والإبل الضالة التي ليس لها راع، والماء السائل الذي لا مانع له، والليف المنزوع[23].

ومما سبق يتضح: أن "الإهمال يعني الترك.

2- باعتباره مصطلحًا لدى أهل الفن: يختلف مصطلح الإهمال والإعمال تبعًا لعلماء الفن، فمفهومه عند اللغويين يختلف عنه عند النحويين والصرفيين، وعلماء الجرافيم (الخط)، فهو تارة يقابل النقط، وتارة يقابل الوضع الاستعمالي، والصرفي، وتارة يقابل الإعمال النحوي.

فالمهمل: الحرف غير المنقوط، و"المهمل" ما لم تستعمله العرب موضوعا لمعنى كـ(ديز) مقلوب زيد، أي مقابل الاستعمال اللغوي[24].

و"المهمل" ما لم تضعه العرب من صور الاشتقاق الصرفي، و "المهمل" عكس المعمل في الاصطلاح النحوي.

و "المعمل" ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

و "العامل القياسي" ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا.

و "العامل السماعي" ما يصلح أن يقال فيه هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: (الباء) تجر، و(لم) تجزم.

و "العامل المعنوي" ما لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو بمعنى يعرف بالقلب[25].

وبناء على ما سبق نخلص إلى القول: أن الإهمال هو بطلان العمل الإعرابي لعامل من العوامل النحوية؛ إما سماعًا أو قياسًا لعلة عرضت له، فأبطلت عمله.

الثانية: الإهمال في الحروف:

تأتي العوامل النحوية عند إهمالها في أنواع متعددة، والذي يهمنا هنا: الإهمال في الحرف، فنقول:

الأصل لدى علماء النحو: أن الحروف المهملة هي الحروف غير المختصة بالدخول على نوع واحد من نوعي الكلمة: الاسم أو الفعل، ويدخل فيها دخولًا أوليًا حروف العطف والاستفهام.

والحديث عن الحروف التي تعمل وتهمل يحتاج إلى أن يفرد في كتب مستقلة، وهذا ليس موضوع حديثنا، وإنما حديثنا في هذا المبحث خاصا بمسألة واحدة وردت ضمن حرف واحد من الحروف، وهو

---

[23] ينظر: لسان العرب، مادة: (همل).
[24] ينظر: التعاريف 319/1.
[25] ينظر: التعاريف 1 / 498.

حرف: "إن" النافية، والمراد بإهمالها إلغاء عملها عند دخولها على المبتدأ والخبر، فلا تنصب المبتدأ، ولا ترفع الخبر.

المطلب الثاني: "إن" النافية بين الإعمال والإهمال

اختلف النحاة في إعمال "إن" النافية وإهمالها على قولين:

القول الأول: لا تعمل شيئًا، وهو رأي أكثر البصريين والفراء من الكوفيين، والمغاربة[26]، فهي من الحروف التي لا تختص، فالقياس أن لا تعمل[27].

وجاء عند ابن يعيش: "اعلم أنّ "إن" المكسورة الخفيفة قد تكون نافية، ومجراها مجرى "ما" في نفي الحال، وتدخل على الجملتَيْن: الفعلية والاسمية؛ نحوَ قولك: "إن زيدٌ إلَّا قائم"، قال الله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[الملك: 20]، وتقول في الفعل: "إنْ قام زيدٌ" أي ما قام زيد، قال الله تعالى: {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً}[يس: 29]، وتقول: "إن يقوم زيد"، قال الله تعالى: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ}[الأنعام: 116]، وقال: {إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا}[الكهف: 5]، وكان سيبويه لا يرى فيها إلَّا رفعَ الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر، والفعلِ والفاعل كما تدخل همزة الاستفهام، فلا تُغيّره[28].

وأكد على ذلك ابن هشام بقوله: "إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئًا"[29].

وَمِمَّا يتَخَرَّج على الإهمال الَّذِي هُوَ لُغَة الْأَكْثَرين قَول بَعضهم: "إِن قَائِم"، وَأَصله: إِن أَنا قَائِم، فحذفت همزَة أَنا اعتباطًا، وأدغمت نون "إِن" فِي نونها، وحذفت ألفها فِي الْوَصْل، وَسمع: "إِن قَائِمًا" على الإعمال.

وَقَول بَعضهم: نقلت حَرَكَة الْهمزَة إِلَى النُّون، ثمَّ أسقطت على الْقيَاس فِي التَّخْفِيف بِالنَّقْلِ، ثمَّ سكنت النُّون وأدغمت؛ مَرْدُود؛ لِأَن الْمَحْذُوف لعِلَّة كَالثَّابِتِ، وَلِهَذَا تَقول: "هَذَا قَاض" بِالْكَسْرِ، لَا بِالرَّفْع؛ لِأَن حذف الْيَاء لالتقاء الساكنين، فَهِيَ مقدرَة الثُّبُوت، وَحِينَئِذٍ فَيمْتَنع الْإِدْغَام؛ لِأَن الْهمزَة فاصلة فِي التَّقْدِير، وَمثل هَذَا الْبَحْث فِي قَوْله تَعَالَى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي}[الكهف: 38][30].

وإعمالها نادر، وهي لغة أهل العالية[31].

القول الثاني: أنها تعمل عمل "ليس"، وهو قول الكوفيون خلا الفراء، ومن البصرين المبرد، وأبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، واختاره ابن مالك[32].

واختلف في النقل عن سيبويه والمبرد[33] أي في عملها عمل ليس.

وجاء في "شرح الكافية": أن ل "إن" النافية اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوبًا، إلحاقًا ب "ما"، وقد أومأ إليه سيبويه من دون تصريح، في "باب عدة ما يكون عليه الكلم"، فلو أراد النفي دون العمل لقال: "ويكون "إن" كـ"ما" في النفي"؛ لأن النفي من معاني الحروف، فـ"ما" به أولى من "ليس"؛ لأن "ليس" فعل، وهي حرف"[34]. وهناك من رأى ما أنشده الكسائي من قول الشاعر:

إن هو مستوليًا على أحد *** إلا على أضعف المجانين

أن ذلك يقوي إعمال "إن" إذا نفي بها[35].

---

[26] ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 317)، والجنى الداني (ص: 209).
[27] همع الهوامع(1/ 453).
[28] شرح المفصل لابن يعيش (5/ 39).
[29] ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (1/ 76).
[30] مغني اللبيب (ص: 35-36).
[31] ينظر: ضياء السالك (1/ 266).
[32] ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 317)، والجنى الداني (ص: 209).
[33] ينظر: الجنى الداني (ص: 209).
[34] ينظر: شرح الكافية الشافية (1/ 446).
[35] ينظر: شرح الكافية الشافية (1/ 447).

ومما سبق يتضح: أن جمهورًا من النحاة ذهبوا إلى إهمال "إن" النافية، فتدخل على المبتدأ والخبر، ويبقى كل منهما مرفوعًا، فلم تعمل فيهما، أي أنها مهملة.

ويقوي هذا الرأي آيات كثيرة جاءت فيها "إن" النافية مهملة، فجاء المبتدأ وخبره مرفوعين، ومن هذه الآيات: قوله تعالى: {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا}[الأنعام: 29]، وقوله: {إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ}[الأعراف: 155]، وقوله: {إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ}[الأعراف: 188]، وقوله: {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ}[هود: 50]، وقوله: {إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ}[يوسف: 104]، وقوله: {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا}[إبراهيم: 10]، وقوله: {إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ}[المؤمنون: 25]، وقوله: {إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا}[المؤمنون: 38]، وقوله: {إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ}[الروم: 58]، وقوله: {إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ}[سبأ: 46]، وقوله: {إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ}[فاطر: 23]، وقوله: {إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ}[يس: 69]، وقوله: {إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ}[الزخرف: 59]، وقوله: {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}[النجم: 4].

فهذه الآيات -وغيرها كثير- تدل على ترجيح إهمالها، ومما يقوي هذا الترجيح: أننا لا نجد عند من قال بإعمالها من الشواهد بهذه الكثرة التي وردت في إهمالها، وأن كل ما أوردوه من شواهد انحصرت في ثلاثة شواهد من كلام العرب؛ شاهدان مما سمي بلغة أهل العالية، وشاهد من الشعر.

وهي شواهد قليلة جدًا بالمقارنة مع ما جاء في القرآن الكريم على إهمالها، والقلة لا تغلب الكثرة.

المطلب الثالث: "إن" المخففة من الثقيلة بين الإعمال والإهمال

اختلف النحاة في إهمال "إن" المخففة من الثقيلة وإعمالها على رأيين:

الأول: إذا خففت تهمل؛ نحو قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[الطارق: 4]، وهذا رأي ابن هشام[36]، فقد ذكر: أنها إذا خففت فإن الأكثر في لسان العرب إهمالها، تقول: "إن زيد لقائم"، وأن إعمالها -والحالة هذه- يقل، نحو: "إن زيدًا قائم"[37].

ويكون إهمالها لزوال اختصاصها؛ نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}[يس: 32][38].

ويترتب على ذلك زوال اختصاصها بالجملة الاسمية؛ فتدخل على الاسمية وعلى الفعلية، وعلى المفرد[39].

وذهب الكوفيون: إلى أنها لا تعمل النصب في الاسم، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنها لا تعمل؛ لأن "إن" المشددة إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، فهي على ثلاثة أحرف، وكذلك الفعل الماضي على ثلاثة أحرف، وأيضًا هي مبنية على الفتح، وهو مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها[40].

ومنهم من تمسّك بأن قال: إنما قلنا ذلك؛ لأن "إنّ" المشدّدة من عوامل الأسماء، و "أنِ" المخففة من عوامل الأفعال؛ فينبغي أن لا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[41].

وإذا أهملت لزمت "اللام" في ثاني الجزأين بعدها، فرقًا بينها وبين "إن" النافية لالتباسها حينئذ بها، نحو: إن زيد لقائم، ومن ثم لا تلزم مع الإعمال لعدم اللبس، ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي؛ كقوله:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك *** وإن مالك كانت كرام المعادن

لأنه للمدح ولو كانت نافية كان هجوًا[42]

---

[36] ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام (ص: 364).

[37] ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 378)، وأوضح المسالك (1/ 352).

[38] ينظر: أوضح المسالك (1/ 352)، وشرح الأشمونى (1/ 316)، وحاشية الصبان (1/ 424).

[39] ينظر: النحو الوافي (1/ 684).

[40] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 159).

[41] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 159).

[42] ينظر: همع الهوامع (1/ 511).

وقول الآخر:

إنْ وَجدتُ الكريمَ يمنعُ أحيا *** نا وما إنْ بذا يُعَد بخيلًا[43]

ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس، وكان في الموضع اللائق بها نفي، كقول الشاعر:

أما إنْ علمتُ الله ليس بغافل *** فهان اصطباري إنْ بليت بظالم[44]

الرأي الثاني: جواز إعمالها، وهو رأي البصريون، وحكي هذا الرأي عن سيبويه، والأخفش[45] استصحابًا للأصل.

ومما يدل على إعمالها مخففة: قراءة بعض السبعة: {وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ}[هود: 111][46]، فقد استدل البصريون بهذه الآية على صحة إعمالها في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع، وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف "إن"، وتشديد "لما"، قالوا: ولا يجوز أن يقال بأن {كُلًّا} منصوب ب {لَيوَفِّيَنَّهُمْ}؛ لأنا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "زيدا لأكرمنَّ"، و "عمرًا لأضربنَّ"، فتنصب زيدًا ب "لأكرمنَّ"، و "عمرًا" ب "لأضربنَّ"، فكذلك هنا: لا يجوز أن يكون {كُلًّا} منصوبًا ب {لَيوَفِّيَنَّهُمْ}[47].

وبعد أن استعرضنا رأي النحاة في إهمال "إن" المخففة من الثقيلة وإعمالها يتضح: أن وجه إهمال "إن" المخففة من الثقيلة أو إعمالها يكاد ينحصر في مسألة اختصاصها بنوع الجملة الداخلة عليها، ولكن لم يستدل أصحاب هذا الرأي على هذا الإهمال بشواهد كافية تثبت هذا الحكم، عدا ما استدلوا به من نحو قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[الطارق: 4] فِي قِرَاءَة من خفف "لما"[48]، وهو استدلال انحصر في هذه القراءة.

أما على قراءة تشديد "لما" فإن "إن" نافية، وليست مخففة من المشددة، و "لما" بمعنى "إلا"، فتكون من باب قوله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[الملك: 20]، وعندئذ يبطل الاستشهاد بهذه الآية على إهمال "إن" المخففة.

وأما ما ورد في القرآن من سياقات وردت فيها "إن" المخففة من الثقيلة والمهملة، فإننا لا نستطيع أن نقول بإعمالها أو إهمالها، سواء أخذنا بقول من رأى أن "إن" بمعنى "ما"، و "اللام" بمعنى "إلا"، أو أخذنا بقول: من رأى أنها خففت من الثقيلة، فدخلت على الجملة الفعلية، فلزمتها لام الابتداء الفارقة، وذلك لعدم ظهور ذلك في سياقات الآيات الكريمة، فقد دخلت "إن" على جملة فعلية فعلها ناسخ، والخبر في تلك الجملة يكون خبرًا للفعل الناسخ، كما سبق إيضاح ذلك.

المبحث الثالث: دلالة "إن" النافية

بعد أن أبحرنا في المبحثين السابقين في الحديث عن "إن" النافية، معتمدين على الأمثلة النحوية، والشواهد الشعرية، والآيات القرآنية؛ نختم بحثنا هذا بالحديث عن دلالة "إن" النافية، فنقول: الكلام عن دلالة "إن" النافية يتضح من خلال حديثنا عن جانبين لا انفصال لأحدهما عن الآخر: الأول: الجانب النحوي، والثاني: الجانب الدلالي.

أما فيما يتعلق بالجانب النحوي فقد اتفق النحاة على أن "إن" بمعنى "ما" النافية؛ مستشهدين على ذلك بشواهد شعرية، وآيات قرآنية وردت فيها "إن" بمعنى "ما"؛ ومن ذلك قوله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[الملك: 20] أي ما الكافرون[49] أي: ما الكافرون إلاَّ في خداع وضلال فاحش.

---

[43] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 34).

[44] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 34).

[45] ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 378) وحاشية الصبان (1/ 424) وشرح الأشمونى (1/ 316).

[46] ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: 364).

[47] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 159).

[48] ينظر: همع الهوامع (291 /2).

[49] كتاب سيبويه (1/ 556)، ولسان العرب (1/ 554).

وذكر النحاة أيضًا أن "إن" عند الإطلاق تكون لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي، والنفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذابٌ له، فينبغي أن يكون على وَفق لفظه لا فرقَ بينهما، إلَّا أن أحدهما نفيٌ، والآخر إيجابٌ[50].

وتكون "إن" أيضًا للمجازاة، وتكون "أن" يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين؛ كما قال الله عز وجل: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[الطارق: 4]، وقوله: {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}[يس: 32][51].

فـ"إن" عند النحاة لا تزيد عن كونها تقوم مقام "ما" في النفي.

ويؤيد هذا ما ورد من آيات في القرآن في سياقات مختلفة -إضافة إلى ما سبق ذكره-؛ منها: قولُه تعالَى: {وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ}[البقرة: 78]، فـ "إن" هنا بمعن "ما" النافية، كما قال تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[الملك: 20]، و{يَظُنُّونَ} يكذبون ويحدثون؛ لأنهم لا علم لهم بصحة ما يتلون، وإنما هم مقلدون لأحبارهم فيها يقرؤون به[52].

وقال الشوكاني عند تفسيره لقوله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[الملك: 20]: "جملة: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} معترضة مقررة لما قبلها، ناعية عليهم ما هم فيه من الضلال، والمعنى: ما الكافرون إلا في غرور عظيم، من جهة الشيطان يغرهم به: {أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ}[الملك: 21] الكلام في هذا كالكلام في الذي قبله قراءة وإعرابًا، أي: من الذي يدر عليكم الأرزاق من المطر وغيره إن أمسك الله ذلك عنكم، ومنعه عليكم، {بَل لَّجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ} أي: لم يتأثروا لذلك، بل تمادوا في عناد واستكبار عن الحق، ونفور عنه، ولم يعتبروا، ولا تفكروا[53].

وقال صاحب "تفسير حدائق الروح والريحان": {إِنِ الْكَافِرُونَ} {إِنْ} نافية بمعنى "ما"؛ أي: ما هم في زعمهم أنّهم محفوظون من النوائب بحفظ آلهتهم لا بحفظه تعالى فقط، أو أنّ آلهتهم تحفظهم من بأس الله {إِلَّا فِي غُرُورٍ} عظيم، أو ضلالٍ فاحشٍ من جهة الشيطان، ليس لهم في ذلك شيء يعتد به في الجملة، وجملة قوله: {إِنِ الْكَافِرُونَ} إلخ..، معترضة مقررة لما قبلها، ناعيةً عليهم ما هم فيه من الضلال، والالتفات إلى الغيبة للإيذان باقتضاء حالهم الإعراض عنهم، وبيان قبائحهم لغيرهم، والإظهار في موضع الإضمار لذمّهم بالكفر، وتعليل غرورهم به، والمعنى: بل مَنْ هذا الذي يعينكم في دفع العذاب عنكم إذا أراد بكم سوءًا فما أنتم في زعمكم أنكم محفوظون من النوائب بحفظ آلهتكم، لا بحفظ الله لكم: {إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ}[الملك: 9]، وقد أغواكم الشيطان، وغرّكم بهذه الأمانيّ الباطلة، وفي قوله: {مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ} إشارةٌ إلى أنه برحمته أبقى الناس في الأرض مع ظلمهم وجهالتهم؛ إذ رحمته وسعت كل شيء، فوسعت البر والفاجر، والطير في السماء، والأنعام في الأرض[54].

ومثل هذا كثير في القرآن وردت فيه "إن" بمعنى "ما" النافية، يطول بنا المقام أن نأتي عليها كلها، وما ذكرنا فيه الكفاية.

وممن خلال ما سبق يتضح: أن "إن" لا تختلف عن "ما" في النفي، وعليه فإن السياق الذي يتحصل فيه النفي ب "إن" يصلح أن تقوم فيه "ما" مقامها كما قامت "إن" مقام "ما"، فلا اختلاف بينهما.

أما فيما يتعلق بالجانب الدلالي؛ فقد تحدث عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه: "دلائل الإعجاز" عن النفي في أبواب عدة، منها: "باب التقديم والتأخير"، حيث قال تحت هذا الباب أثناء حديثه عن مسائل في النفي: "إذا قلت: ما فَعَلْتُ" كنتَ نفيتَ عنك فِعْلاً لم يثبتْ أنه مفعولٌ، وإذا قلتَ: ما "أنا فَعلتُ" كنتَ نفيتَ عنك فِعلاً ثَبَتَ أنه مفعُولٌ، تفسيرُ ذلك: أنَّك إذا قلتَ: "ما قلتُ هذا" كنتَ نفيتَ أن تكونَ قد قلتَ ذاك، وكنتَ نُوظرتَ في شيءٍ ثبتَ أنّه مقولٌ، وكذلك إذا قلتَ: "ما ضربتُ زيدًا" كنتَ نفيتَ عنك ضرَبه، ولم يجبْ أن يكونَ قد ضُرِبَ، بل يجوزُ أن يكونَ قد ضرَبه غيرُك، وأن لا يكونَ قد ضُرِبَ أصلاً، وإذا قلتَ: "ما أنا ضربتُ زيدًا" لم تقلْه إلاّ وزيدٌ مضروبٌ، وكان القصدُ أن تنفيَ أنْ تكونَ أنتَ الضَّاربَ، ومن أجل ذلك صَلُح في الوجهِ

---

(50) شرح المفصل، لابن يعيش (5/ 31).
(51) الكتاب لسيبويه (3/ 152).
(52)الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (2/ 6).
(53) فتح القدير، للشوكاني (5/ 314).
(54) حدائق الروح والريحان (30/ 42).

الأول: أن يكونَ المنفيُّ عامًّا؛ كقولك: "ما قلتُ شعرًا قطُّ"، و "ما أكلتُ اليومَ شيئًا"، و "ما رأيتُ أحدًا منَ الناس"[55].

وقال أيضًا: "اعلم أنك إذا قلت: "ما جاءني إلا زيد" احتمل أمرين: أحدهما: أن تريد اختصاص زيد بالمجيء، وأن تنفيه عمن عداه، وأن يكون كلامًا تقوله، لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن تعلم أن زيدًا قد جاءك، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجئ إليك غيره"[56].

ومن خلال هذين النقلين لعبد القاهر الجرجاني نستشف: أن أسلوب النفي مع "ما" منحصر ومقتصر على ما جاء بعدها، فهو موجه إلى نفي العلاقة بين المسندين بعدها من غير أن يكون في ذلك النفي عود على ما قبل "ما" من تأكيد أو إثبات، فالغاية من ذلك تحقيق النفي لما بعدها، مهما اختلفت طريقة الإسناد من تقديم أو تأخير.

وهذا يتضح في سياق النفي ب "ما" الواردة في القرآن، وليس هذا موضوع بحثنا، وإنما أشرنا إليه هنا إشارة عابرة لمجيء النفي ب "إن" بمعنى "ما" في القرآن.

وأيضًا نجد أن سياق النفي ب "إن" الواردة في القرآن تختلف عن سياقات النفي ب "ما"، والشواهد على ذلك ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في أبواب عدة؛ منها: "باب الفصل والوصل"، فقد قال معلقًا على قوله تعالى: {وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ}[يس: 69]، وقوله: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}[النجم: 3-4]: "إن الإثبات في الآيتين جميعًا جاء تأكيد وتثبيت لنفي ما نفي، فإثبات ما علمه النبي وأوحي إليه ذكرًا وقرآنًا تأكيد وتثبيت لنفي أن يكون قد علم الشعر، وكذلك إثبات ما يتلوه عليهم وحيًا من الله تعالى تأكيد وتقرير لنفي أن يكون نطق به عن هوى"[57].

وقال أيضًا في "باب القصر والاختصار" معلقًا على قوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ * إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ}[فاطر: 22-23]: "إنما جاء والله أعلم بالنفي والإثبات؛ لأنه لما قال تعالى: {وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ}، وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي: إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم مع إصرارهم على كفرهم، واستمرارهم على جهلهم، وصدهم بأسماعهم عما تقوله لهم، وتتلوه عليهم؛ كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي حال من قد ظن أنه يملك ذلك، ومن لا يعلم يقينًا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر، فأخرج اللفظ مخرجه إذا كان الخطاب مع من يشك، فقل: {إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ}[فاطر: 23]... ومثل هذا في "أن" الذي تقدم من الكلام اقتضى أن يكون اللفظ كالذي تراه من كونه ب "إن" و "إلا" قوله تعالى: {قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}[الأعراف: 188]"[58].

وأيضًا نجد عند قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا}[النساء: 60-61]: أن النفي ب "إن" لم يقصد منه نفي ما بعدها، من أنهم ما أرادوا غير الحسنى والتوفيق فحسب، بل هو نفي لذلك، وإثبات وتوكيد لما قبل "إن" من أنهم أقروا واعترفوا بتحاكمهم إلى الطاغوت، وأنه إذا قيل لهم: تعالوا إلى التحاكم إلى كتاب الله، وإلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أعرضوا عن الرسول، وصدوا عنه صدودًا، ثم جاؤوا يحلفون أنهم ما أرادوا من ذلك إلا الصلح والتأليف بين الخصمين، يعني أنهم في أول الأمر يصدون عنك أشد الصدود، ثم بعد ذلك يجيئونك ويحلفون بالله كذبًا على أنهم ما أرادوا بذلك الصد إلا الاحسان والتوفيق، وعلى هذا التقدير يكون النظم متصلًا[59].

ومما أوردناه آنفًا من سياقات النفي في القرآن يتبين: أنه لا علاقة بينها وبين وما قبلها من تأكيد وإثبات من جهة، ولا بينها وبين ما بعدها من نفي من جهة أخرى؛ مما يدفعنا للقول: بإن سياقات النفي ب "أن" لا

---

(55) دلائل الإعجاز (ص: 108).
(56) دلائل الإعجاز (ص: 258).
(57) دلائل الإعجاز (ص: 180).
(58) دلائل الإعجاز (ص: 256-257).
(59) ينظر: مفاتيح الغيب (10/ 122).

تصلح أن تقوم مقام "ما" مقامها؛ لأنها لا تؤدي الدلالة المقصودة، ولا توضح البيان الكامن في النص القرآني.

الخاتمة

ختامًا: توصل الباحث إلى النتائج التالية:
أولًا: بلغ عدد السياقات القرآنية المتعلقة بـ "إن" النافية: مائة وعشر آيات -على وجه التقريب لا التحديد.
ثانيًا: أن هذه السياقات القرآنية جاءت فيها إن النافية مستعملة في سياق الجملة الاسمية والفعلية معًا.
ثالثًا: لا يشترط اقتران "إن" النافية بـ "إلا"، على خلاف بين النحاة في ذلك، إلا أن ما تم حصره من شواهد أظهر أنه لا يشترط اقترانها بـ "إلا".
رابعًا: إن "إن" الخفيفة المكسورة يقصد بها النافية، بخلاف "إن" المخففة من الثقيلة فإنه يلزمها ولا يلزمها لام الابتداء، أو اللام الفارقة.
خامسًا: أن "إن" النافية وضعت في الأصل للنفي، بخلاف "إن" المخففة من الثقيلة فلا تستعمل للنفي.
سادسًا: إهمال "إن" النافية؛ لكثرة الشواهد الدالة على ذلك، ولندرة ما استشهد به على الإعمال.
سابعًا: أن السياقات القرآنية الواردة في النفي ب "أن" لا يصلح أن يقوم مقامها "ما" في النفي؛ لأنها لا تؤدي الدلالة المقصودة من النص القرآني، مع أن النحاة نزلوا "إن" منزلة "ما" في النفي.

قائمة المصادر والمراجع

1- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني. الناشر: دار التعاون.
2- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري. الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.
3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام. المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
4- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي. المحقق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.
5- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري. إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي. الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
6- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر. الناشر: دار الفكر العربي. الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م.
7- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي. الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة. الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.
8- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة. الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م.
9- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي. المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
10- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان. الطبعة: الأولى 1417 هـ -1997م.
11- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة الأولى، 1995. تحقيق: د. محمد التنجي.
12- الدلائل في غريب الحديث، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي. تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص. الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض. الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م
13- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.

14- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ.
15- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، الأُشْمُوني. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ.
16- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
17- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
18- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي. المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان. عام النشر: 1425 هـ - 2005.
19- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني. المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).
20- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني. المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).
21- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور.
22- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام. المحقق: عبد الغني الدقر. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
23- الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. الناشر: دار الحديث، القاهرة. عام النشر: 1423 هـ.
24- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى 1422هـ - 2001م.
25- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني. الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى - 1414هـ.
26- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. الطبعة: 3. تاريخ النشر: 1410هـ.
27- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري الرويفعى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
28- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام. المحقق: محمّد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات.
29- مفاتيح الغيب، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، الملقب بفخر الدين الرازي. دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1421هـ - 2000 م. الطبعة: الأولى.
30- النحو الوافي، عباس حسن، الناشر: دار المعارف. الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
31- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.